دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التطور العمرانى بالمملكة فى عهد الملك عبدالعزيز 1902 - 1953م
المصدر:	التوباد
الناشر:	الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون
المؤلف الرئيسي:	العنقري، خالد بن محمد
المجلد/العدد:	ع13
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	46 - 59
رقم MD:	733367
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	آل سعود، عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل، الملوك والحكام، التنمية العمرانية، التخطيط العمراني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/733367

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التطور العمراني بالمملكة في عهد الملك عبدالعزيز: ١٩٠٢ - ١٩٥٣م

بقلم معالي الدكتور خالد بن محمد العنقري

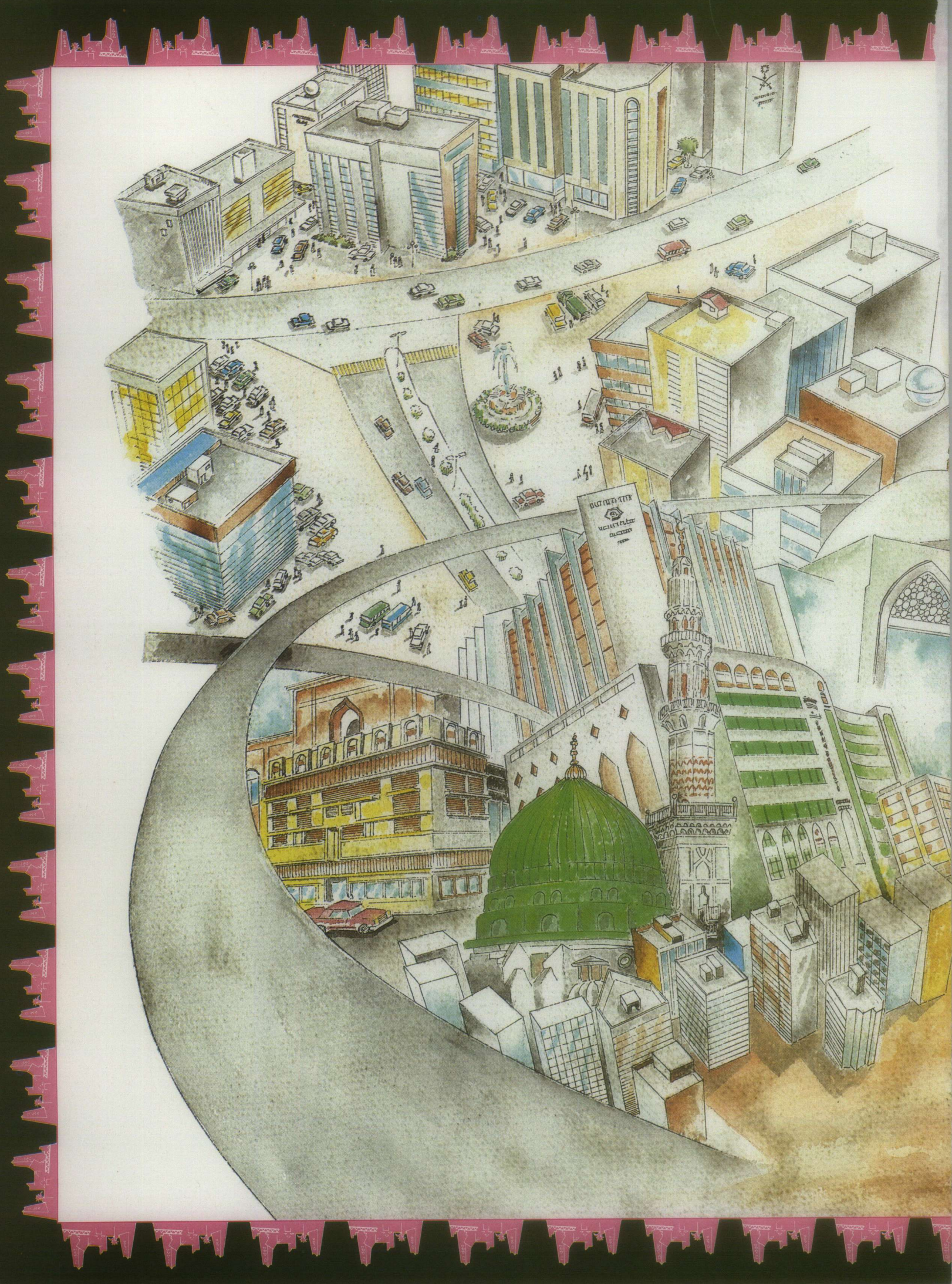

تمهيد

في تاريخ جزيرة العرب صفحات خالدة سطرتها جهود وأعمال المخلصين من أبنائها. ولئن مضى هؤلاء الأبناء إلى رحاب ربهم فائزين برضوانه، فإن تلك الصفحات ستبقى دائمًا وثائق فخار تشهد لهم بالعبقرية فكرًا وتنظيمًا، وبالإخلاص إنجازًا وتحقيقًا، وبالوفاء محبة وتقديرًا لهذه الأرض وأبنائها. وستبقى هذه الصفحات معينًا نسترشد به في مسيرة التقدم والتنمية، ونتدارس سطورها اعتزازًا واستلهامًا.

ومن أبرز صفحات تاريخ الجزيرة العربية الحديث، والتي ستظل دومًا مجالاً خصبًا للباحثين على اختلاف تخصصاتهم، صفحات البطل الملك عبدالعزيز آل سعود، والتي منها جهوده العملية في تحقيق التطور العمراني في بيئة صحراوية قاسية. ونظرًا لتشعب الموضوع وغزارة معلوماته، فإنني سأكتفي هنا بالإشارة إلى أهم الجوانب الاستراتيجية التي وضع بها الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - أسس النهضة العمرانية التي نعيشها في هذا العهد الزاهر.

مقدمة

لقد ظلت جزيرة العرب، ولقرون عديدة، أرضًا أغلبها مجهول تنسج حوله القصص والأساطير، كما كانت منافذها شبه موصدة أمام العالم الخارجي، باستثناء حالات نادرة يجازف فيها أحد المغامرين في محاولة لسبر أغوارها أو معرفة أسرارها. لذلك نجد أن ما كتب عن جزيرة العرب، وخصوصًا مناطقها الداخلية، خلال أكثر من خمسة قرون وحتى بداية القرن العشرين عبارة عن مشاهدات هؤلاء الرحالة، إلا أن كثيرًا منها تنقصه الدقة والتمحيص، بالإضافة إلى كتابات قليلة سطرتها أقلام أبناء هذه الجزيرة.

ولم يكن هذا الانغلاق مقصودًا في حدّ ذاته، أو يجسد رغبة من سكانها في العزلة، بقدر ما أملته ظروف جزيرة العرب التي اتصفت في ذلك الوقت بسيطرة القبلية في جميع أنحائها، وضعف الوازع الديني، وانتشار البدع والخرافات، بالإضافة إلى انتشار الحروب وانعدام الأمن، مما أحال حياة الناس إلى خوف دائم ونزاعات لاتنتهي.

وقد ساعدت قسوة الظروف الطبيعية الصعبة على تأكيد الصورة السلبية السابقة، حيث عانى معظم أجزاء الجزيرة العربية من قلة المياه، وقسوة الظروف المناخية وانتشار الجفاف، وحتى المناطق التي تميزت بسقوط كميات كافية من الأمطار اتصفت بوعورة التضاريس مما حال دون الاستفادة الكاملة من هذه الأمطار.

وقد أثرت عوامل انعدام الأمن وقسوة الظروف الطبيعية على أنماط الاستيطان البشري في جزيرة العرب بأن جعلتها مركز طرد للسكان اتخذ على هيئة هجرات فردية وجماعية اتجهت إلى الهلال الخصيب وشمال أفريقيا، بل إن بعض هذه الهجرات وصل إلى جنوبي وجنوب شرقي آسيا سعيًا وراء حياة أسهل وأفضل. وقد أثر ذلك في توزيع السكان وأحجام مجتمعاتهم وطبيعة حياتهم التي تميزت بما يلي:

١ ـ قلة أعداد السكان بصورة عامة، وانخفاض الكثافة السكانية، وتركز السكان في مجتمعات صغيرة، مستقرة أو متنقلة.

٢ ـ سيادة حياة البداوة التي تعتمد على الرعي والترحال المستمر، ولم يساعد ذلك إلا على إيجاد حياة اقتصادية بدائية.

٣ ـ تجمع السكان المستقرين في مستوطنات بشرية صغيرة جدًا ومشتتة، تعتمد على الزراعة لغرض الاكتفاء الذاتي، مع تحين الفرص للهجرة المؤقتة داخل الجزيرة العربية أو خارجها، والتي قد تتحول في النهاية إلى هجرة دائمة.

٤ ـ اعتماد الحياة الاقتصادية على مستوى الكفاف، والحياة الاجتماعية على العصبية القبلية. وكان يكفي انقطاع المطر عامًا أو عامين متتالين لتحدث أزمات اقتصادية لاحصر لها، قد ينتج عنها صدامات وحروب بين القبائل أو البلدان.

٥ ـ انقسام المجتمع بصورة عامة إلى قسمين: البدو وكانوا يشكلون غالبية السكان، ويتصفون بالترحال والتنقل الدائم بحثًا عن موارد متنقلة بين المكان والزمان تتمثل في العشب والمطر، وكان ذلك التنقل يتم ضمن تنظيم مكاني منسق ومتعارف عليه. أما الحضر فكانت غالبيتهم من سكان القرى الذين يعتمدون على الزراعة المروية، باستثناء زراعة المدرجات في المرتفعات الجنوبية الغربية التي تسقط عليها أمطار كافية ومنتظمة تعتمد عليها الزراعة.

٦ ـ كانت العلاقات بين الجماعات البدوية والمستقرة، علاقات مصالح مشتركة أساسها التكامل في الجوانب الاقتصادية لكل من الرعاة البدو والحضر الريفيين. أما في الجوانب الاجتماعية فقد كانت العلاقات محدودة، إذ أن البداوة تمثل أقدم نمط اجتماعي للحياة، وهي خطوة أولى في سبيل التكيف مع الظروف الطبيعية. وينتظم البدو في جماعات قبلية تربطها مصالح مشتركة، وإذا تعرضت القبائل لمجاعة استباحت كل شيء من غزو ونهب. هكذا كانت صورة المسرح الذي شاهد تلك الملحمة التاريخية الخالدة التي تجسدت في ظهور المملكة العربية السعودية.

وقد كان عام ١٩٠٢م بداية مسيرة الملك عبدالعزيز التاريخية لتوحيد المملكة في كيان واحد آمن متكامل متعاون، والذي تحقق في عام ١٩٣٢م. ولم يكن هذا الإنجاز من قبيل المصادفة أو الحظ، بل كان حلمه الذي سعى إليه بكل عزم وإصرار ولم يغب عن خاطرَه لحظة، حيث يروى عنه ـ يرحمه الله ـ أنه قال وهو في الكويت وقبل أن يبدأ رحلته باتجاه الرياض: «إني طويت ـ نجدًا والجزيرة ـ فجمعت شاردها، وربطت جنوبها بشمالها وغربها بشرقها، وكونت ـ بإذن الله ـ فيها دولة مرهوبة الجانب، لواؤها منشور، وعدوها مقهور، ودينها صحيح، والعدل منها وفيها سائد، والأمن فيها رائد»[1].

لم تكن هذه الكلمات تنطلق عن أمل أسرف في الخيال، بل انطلقت عن تخطيط ذهني واع يعرف كيف ومتى يبدأ وينطلق. لقد كان التفكير في توحيد المملكة في كيان مستقر آمن يعد وحده عملاً عبقريًا، وكان مجرد التفكير فيه في ذلك الوقت جرأة لامثيل لها، فما بالك بمن فكر وخطط وأنجز.

وضع أسس التنمية العمرانية

لقد قاد توحيد أكثر من ٨٠٪ من مساحة جزيرة العرب في كيان واحد وتحت راية مشتركة إلى سلسلة من الأحداث التي غيرت بشكل مباشر أوغير مباشر الصورة الاستيطانية البدائية التي كانت سائدة في مطلع القرن العشرين، أو على الأقل وضعت البذور الأولى للتغير العمراني. ومن أهم الأسس التي لها علاقة بموضوعنا هذا ما يلي:

١ ـ سيادة حكم واحد يعتمد على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أمور المجتمع.

٢ ـ اندماج الأقاليم المتفرقة، ونهاية حالة التمزق والتفرق والخوف الذي عاشته جزيرة العرب لقرون طويلة.

٣ ـ تأسيس دولة حديثة، نظمت علاقاتها الخارجية باتفاقات دولية ضمنت حقوقها واستقرار حدودها، وساعد ذلك على تركيز الإمكانات وتكثيف الجهود للتنمية الداخلية.

وقبل أن يصبح النفط أساس الاقتصاد السعودي، كانت الموارد المالية تعتمد على الرسوم والحج والجمارك. ولأن مثل هذه الموارد لم تكن تكفي لأن تكون دعامة اقتصاد دولة بحجم المملكة العربية السعودية أرضًا وسكانًا وطموحًا، فقد انعكس ذلك على أشكال الاستيطان التي كانت سائدة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين.

وكان النشاط الاقتصادي للسكان يعتمد على خمس حرف هي: الزراعة، والتجارة، والصناعة التقليدية، وصيد الأسماك، والرعي. وقد كان هناك تباين إقليمي في هذه الحرف بحسب موقعها من السواحل أو بالقرب من مصادر المياه الجوفية أو مناطق سقوط الأمطار. وعلى أي حال لم تكن أي من هذه الحرف ذات أهمية خارج نطاق كل مستوطنة، مدينة كانت أم قرية إلّا فيما ندر.

لقد ظلت هذه الظروف الاقتصادية الصعبة سائدة بالمملكة حتى كان اليوم الرابع من أغسطس عام ١٩٣٨م حيث نقلت أول شحنة نفط من البئر رقم ٧ في جبل الظهران بالأنابيب إلى فرضة الخبر ومنها إلى معمل التكرير

بالبحرين[٢]. وبالرغم من أن هذه الكمية التي شحنت لم تتجاوز ٤٥٠ طنًا، إلا أنها كانت بداية تحول اقتصادي شكل مع التحول السياسي مسارًا جديدًا في تاريخ الجزيرة العربية، كما كان لعائدات النفط التي أخذت تتزايد دور كبير في التطور العمراني بالمملكة وتعدد أشكاله، ويبين الجدول (رقم١) تطور إنتاج النفط في الفترة ما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٩م.

أشكال التطور العمراني

لقد اتخذ التطور العمراني في عهد الملك عبدالعزيز أشكالاً اختلفت في تكوينها باختلاف المرحلة التي وصل إليها التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المملكة العربية السعودية بشكل عام. ولقد اتخذ هذا التطور العمراني ثلاثة أنماط رئيسة هي:

الجدول رقم ١: تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية من ١٩٣٦ ـ ١٩٤٩م

السنة	الإنتاج (ألف برميل)
١٩٣٦	١٩,٧
١٩٣٧	٦٤,٩
١٩٣٨	٤٩٥,١
١٩٣٩	٣,٩٣٣,٩
١٩٤٠	٥,٠٧٤,٨
١٩٤١	٤,٣١٠,١
١٩٤٢	٤,٥٣٠,٤
١٩٤٣	٤,٨٦٨,١
١٩٤٤	٧,٧٩٤,٤
١٩٤٥	٢١,٣١٠,٩
١٩٤٦	٥٩,٩٤٢,٧
١٩٤٧	٨٩,٨٥١,٦
١٩٤٨	١٣٠,٩٤٧,٢
١٩٤٩	١٤٤,٨٥٢,٧

المصدر: الزركلي، خير الدين (١٩٨٥م)، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، بيروت: دار العلم للملايين، ج٣، ط٣، ص: ٨٥٦.

أولا: توطين البادية

البداوة في الجزيرة العربية قديمة قدم الإنسان فيها، وقد استطاعت القبائل البدوية خلال آلاف السنين أن تشكل نمطًا خاصًا من الحياة له خصائص اجتماعية واقتصادية تضرب جذورها في أعماق التاريخ. وحتى مطلع القرن العشرين كان معظم سكان الجزيرة العربية يصنفون على أنهم بادية يتصفون بالتجول والترحال سعيًا وراء الماء والمرعى. وقد ساعدت الظروف التاريخية والجغرافية والسياسية على تشكيل هذا النموذج من المجتمعات البشرية وبقائه قرونًا طويلة بعيدًا عن المؤثرات الخارجية.

وقد أدرك الملك عبدالعزيز منذ البداية أن توحيد المملكة وإنشاء دولة عصرية ينعم سكانها بالأمن والرخاء والخدمات لايمكن أن يتم في ظروف تسود فيها حياة البداوة وما يرتبط بها من صعوبات إنتاجية وأمنية تعيق أي برنامج يهدف إلى التقدم وتحقيق التنمية. لذلك

فقد بدأ الملك عبدالعزيز مستعينًا بخبرته ودرايته ـ بعد الله سبحانه ـ بالبادية وشئونها بتطبيق برنامج للتوطين يعد نموذجًا فريدًا مقارنة بالأوضاع التي كانت سائدة في ذلك الوقت واشتهر هذا البرنامج باسم «الهجر».

والهجر جمع هجرة، وهو لفظ استيطاني حديث نسبيًا يشير إلى مراكز استيطان يتم فيها توفير عناصر الاستقرار للسكان والاستغلال الاقتصادي المنظم في المركز نفسه أو قريب منه، وذلك بإقامة المرافق الإنتاجية في المناطق التي تؤكد المعلومات صلاحيتها لذلك، ثم تتم عمليات توطينهم حول هذه المرافق وتدريبهم ومساعدتهم على استغلالها.

ولقد جاءت هذه الهجر وليدة برنامج اجتماعي واقتصادي وسياسي وعسكري يرجع إلى بداية العقد الثاني من القرن الميلادي الحالي أوجده الملك عبدالعزيز بعد أن رأى حال أهل البادية والحياة الشاقة التي يعيشونها وعدم الاستقرار الذي هم فيه. وهداه فكره الثاقب إلى طريقة تعين البدو على ترك حياة الارتحال والأخذ بما توفره لهم حياة الاستقرار من الرزق المأمون والعلم والتقدم، فدعاهم إلى حياة الهجر. وسميت هذه التجمعات بالهجر إشارة إلى أن من يترك حياة الارتحال إلى حياة الاستقرار يكون قد هاجر من الجهل إلى النور[٣].

ويقول أمين الريحاني: «فالهجرة إذن هي الهجرة إلى الله والتوحيد، وهي كذلك هجرة مدنية، فمن بيوت الشعر إلى بيوت من لبن وحجر، ومن الفقر والغزو إلى أرض لاتخون صاحبها إذا أعمل بها المحراث، ومن الخوف والتحذر إلى طمأنينة لاتهجر، ما زال عاملاً مفيدًا لنفسه وبلاده»[٤].

وذكر فؤاد حمزة في تعريف الهجر: «هذه طبقة جديدة من الناس لم يكن لها وجود من قبل بهذا الاسم، وسبب وجودها حديث العهد فقد كانت القبائل الموجودة في المملكة على سابق بداوتها وجاهليتها إلى ـ أن شاء الله ـ بعث الإمام الملك عبدالعزيز بن سعود لها فاهتدت إلى الدين وتركت ما كانت عليه من أمور جاهلية وعادات عرفية قبائلية وتمسكت بأهداب الدين وتركت حياة البادية وانتقلت منها إلى حالة السكون والاستقرار فأنشأ الملك لها قرى سميت بالهجر وسمي أهلها بالمهاجرين دليلاً على تركهم الجهل وهجرهم الضلالات القديمة إلى حيث يتعلمون دينهم ويتركون بداوتهم إلى معيشة دينية هادئة»[٥].

وأنشئت أول هجرة في عام ١٩١٢م (١٣٣٠هـ) عند آبار الأرطاوية على بعد حوالي ٣٠٠كم شمالي غربي مدينة الرياض، والتي تتوقف عندها القوافل المتجهة إلى الكويت للراحة والتزود بالمياه[٦]. وقد شجع النجاح السريع الذي حققته الأرطاوية على تزايد عدد الهجر بحيث وصل في عام ١٩٢٨م (١٣٤٧هـ) إلى ١٢٢ هجرة. وبعد سنوات قليلة من إنشائها أصبحت الأرطاوية مدينة عامرة حيث قدر فؤاد حمزة عدد السكان فيها في مطلع الثلاثينات بأكثر من ٢٠ ألف نسمة[٧].

ولقد تعددت أهداف توطين البادية ضمن برنامج «الهجر القديمة»، والتي تحقق معظمها بمعدلات ومدة زمنية قياسية مقارنة بالإمكانات المتاحة آنذاك وعمق جذور حياة البداوة تاريخيًا وعدديًا. ويمكن تحديد أهم هذه الأهداف والنتائج التي حققتها بما يلي:

١ ـ الأهداف الدينية:

اقترن برنامج توطين البادية في الهجر القديمة بنشر العقيدة الإسلامية الصحيحة والتعاليم السلفية، وقد أتاح هذا الاتجاه للبرنامج قوة كبيرة انفرد به على كل التجارب السابقة في هذا المجال في المناطق المجاورة[٨]، وسبق أن رأينا أن اسم «الهجرة» الذي أعطي لمراكز التوطين يتضمن المعنى والهدف الديني. ومما ساعد على سرعة تحقيق الأهداف الدينية صدق الدعوة والإخلاص لها، والاهتمام الكبير الذي تمثل في إرسال الدعاة إلى هذه الهجر وإقامتهم فيها.

٢ ـ الأهداف الاقتصادية:

كان من ضمن أهداف إنشاء «الهجر القديمة» إيجاد قرى زراعية جديدة للمساعدة في تحسين الأحوال المعيشية للسكان في مناطق البادية، والإسهام في تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المحاصيل الزراعية الأساسية. وبالرغم من أن هذه المستوطنات الجديدة لقيت قبولاً سريعًا من الجماعات البدوية، إلا أن الأهداف الاقتصادية، وخصوصًا الزراعة، تعد من أكثر الأهداف التي لم يحقق فيها التوطين الأول للبادية نتائج إيجابية سريعة مقارنة بما تحقق من الأهداف الأخرى. وربما يعود ذلك إلى قساوة الطبيعة وشح الأمطار والصعوبات الفنية لاستخراج المياه الجوفية العميقة وعدم ملاءمة التوطين في بعض الأراضي غير الصالحة للزراعة، إضافة إلى نقص الخدمات الاجتماعية بصورة عامة[٩]، والاعتماد على العطايا والإعانات الغذائية التي كانت تقدمها الدولة[١٠]. ومع ذلك نستطيع القول بأن هذه المستوطنات وضعت الأسس العمرانية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المملكة فيما بعد.

ومن الصعوبات التي واجهها برنامج الهجر القديمة إعراض بعض الرجال عن الزراعة والفلاحة وتركها للنساء، والانقطاع إلى الصلاة والعبادة والدعوة، مما أدى إلى هبوط المستويات المعيشية في هذه المناطق وأصبح اعتمادهم على ما تقدمه الدولة لهم من معونات. وقد سارع الملك عبدالعزيز بمعالجة هذه المشكلة بشكل سريع عن طريق إرسال المرشدين لحث السكان على العمل، والتوعية بأن الإسلام دين العمل، وأن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف، وقد ساعدت هذه الحملات التوجيهية على إعادة حماس سكان الهجر للانخراط في الزراعة والتجارة[١١].

٣ ـ الأهداف العسكرية:

نظرًا لأن البدوي أقل ارتباطًا بالحياة الاقتصادية اليومية من سكان القرى والمدن، فإن مشاركته في الحملات العسكرية في مرحلة توحيد المملكة كانت أكثر ملاءمة، لذلك نجد أن نسبة كبيرة من المحاربين خلال تلك الفترة كانوا من البادية. ولأن الاستدعاء للجهاد لم يكن ممكنًا في ظل حياة الرعي والتنقل التي كان يمارسها البدوي، فقد ساعدت الهجر على سهولة الإعداد العسكري والاستدعاء عند الحاجة. ومن ناحية أخرى ساعد الالتزام والاستعداد للجهاد على تركيز السكان في هجرهم واستقرارهم، خصوصًا وأن هناك تحديدًا لأعداد المجاهدين المطلوبين من كل هجرة[١٢].

وقد روعي في التوزيع الجغرافي للهجر الانتشار المكاني، وفي الوقت نفسه التقارب بحيث إنه في عام ١٩١٧م لم تزد المسافة لأقرب هجرة عن مسيرة يوم واحد. وقد قدر الريحاني أن الملك عبدالعزيز كان بمقدوره جمع أكثر من ٧٦٠٠٠ جندي من سكان الهجر في عام ١٩٢٦م[١٣]، وقدرها البعض بحوالي ثلاثمائة ألف رجل[١٤].

ويلخص الريحاني الوظيفة العسكرية للهجر القديمة فيقول: «أما من الوجهة الحربية فالهجرة تقسم إلى ثلاثة أقسام أخرى لتلبية دعوات الحرب الثلاث، أي الجهاد، والجهاد مثنى، والنفير. فالذين يلبون الدعوة للجهاد هم دائمًا مسلحون وعندهم مطايا وشيء من الذخيرة. والجهاد مثنى هو ضعفا الجهاد، فيجيء كل مجاهد بآخر يردفه ذلوله وهم الذين يلبون الدعوة الثانية والأحرى أن يسموا الرديف. أما القسم الثالث من الذكور فهم الذين يبقون في أيام الحرب في الهجر ليداوموا على أعمال التجارة والزراعة، ولايدعون للحرب إلَّا إذا اضطر صاحب البلاد إلى الاستنفار العام»[١٥].

٤ ـ الأهداف السياسية:

لقد سعى الملك عبدالعزيز إلى توحيد المملكة في دولة حديثة قوية، وما كان له أن يحقق هذا الهدف في ظل الظروف القبلية القائمة في مطلع القرن العشرين الميلادي. وغير خاف عنا أن تلك الظروف القبلية كانت تعتمد على الغزو والخلافات والعصبية القبلية التي لو بقيت فإنها بلا ريب كانت ستؤدي إلى إضعاف الكيان السياسي الجديد. لذلك نجد أن الملك عبدالعزيز أدرك منذ البداية أن تحقيق الهدف النبيل الذي كان يتطلع إليه لايمكن إنجازه بدون غرس حب الاستقرار في نفس البدوي، وإضعاف نزعة الترحال فيها وتقوية الشعور بالمواطنة والولاء للوطن لا للقبيلة. وقد نجحت الهجر في تحقيق تلك الأهداف نجاحًا كبيرًا.

كذلك تزامنت بداية حركة الملك عبدالعزيز التوحيدية مع ضعف الدولة العثمانية وتزايد أطماع الدول الغربية في المناطق المجاورة، ولأن القبائل لم تكن تعترف بالحدود الدولية فإن استمرار انتقالهم الموسمي عبر هذه الحدود، يقلل من إمكانية تثبيتها، وبالفعل لم يتم عقد المعاهدات لتثبيت الحدود إلَّا بعد استقرار معظم هذه القبائل[١٦]، لذلك فقد اعتبر التوطين هو حجر الزاوية لإجبار القرى في الأراضي المجاورة على ترك استغلالها لتحركات القبائل في أحداث القلاقل والاضطرابات وإعاقة بناء الدولة السعودية الحديثة[١٧].

٥ ـ الأهداف السكانية والاستيطانية:

ساعدت مشروعات التوطين الأولى ووضع الحدود على تثبيت السكان في شبه الجزيرة العربية، خصوصًا وأنها تعاني من تخلخل السكان ومن هجرات مستمرة إلى خارجها. كذلك تغير تركيب السكان، فبعد أن كان عدد السكان الرحل أكثر من عدد السكان المستقرين (في القرى والمدن) تزايد عدد السكان المستقرين، وكان لذلك تأثير كبير على تغيير طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد[١٨]. وقد كان لتوزيع الأراضي على المستقرين الجدد في الهجر دور كبير في ارتباطهم وتمسكهم بهذه الملكية الفردية بدلاً من الاعتماد على الملكية المشاعة في مناطق الرعي.

ويلخص الحقيل الأهداف السابقة في تكوين شخصية الهجر كمراكز استيطانية فيقول: «والأعمدة الرئيسة لإقامة الهجرة ثلاثة أو أربعة عند البعض: البئر والمسجد والمسكن، والعامل الأهم في نظرنا هو.. مبادىء الدين الحنيف والسير على منهج السلف الصالح. وعادة يبدأ بناء المسجد، ثم يأتي بعده دور المساكن التي تلتف حوله، ومن ثم يبدأ التوسع شيئًا فشيئًا، وقد وضع الملك عبدالعزيز تحت أيدي قاطني الهجرة التسهيلات اللازمة لحياتهم المعيشية كالمال والحبوب والأدوات الزراعية لحراثة الأرض، بالإضافة إلى كل ما هو ضروري للمسجد الذي يمثل مدرسة للهجرة تلقى فيه المواعظ والدروس فإذا استقام أهل الهجرة في مقارهم، تم توزيع الذخيرة عليهم وتسجيل أسماء القادرين على الحرب ليكونوا على أهبة الاستعداد إذا نادى منادي الجهاد»[١٩].

وقد روعي عند تحديد مواقع الهجر القديمة ما يلي:

١ ـ قرب موقع هجرة كل قبيلة من مكان سكنى القبيلة الأصلي.

٢ ـ توفر المياه للشرب والزراعة.

٣ ـ تقديم المعونات النقدية والعينية للسكان لمساعدتهم في تأسيس المزارع وممارسة الزراعة، خصوصًا وأن هذه الحرفة ذات مشكلات كثيرة عند بدايتها، إضافة إلى كونها تقع في مناطق صحراوية، وما تتطلبه من خبرة وتدريب.

٤ ـ نشر التعليم الديني بين السكان عن طريق إرسال المعلمين لتعليم السكان أصول الدين حسب العقيدة الصحيحة وحثهم على العمل.

٥ ـ المرونة في الاستقرار حيث تم الاحتفاظ ببعض القطعان للرعي في المناطق المحيطة بالهجرة.

ومن أهم ما تميز به برنامج التوطين المرونة التي سمحت بتنويع النشاط الاقتصادي للسكان الذي توزع ما بين الزراعة في الهجر والعمل بالرعي في الصحراء[٢٠]. وقد ساعد على تدعيم هذا التنويع المساعدات التي كان يقدمها الملك عبدالعزيز للبدو والتي كانت عبارة عن أموال نقدية ومواد غذائية وخدمات زراعية[٢١]. وبذلك أصبح لدى البادية نوع من الضمان لمواجهة القحط الذي قد يصيب مراعيهم في بعض السنوات، وبمرور الوقت أدركوا مزايا العيش في حياة الاستقرار ففضلوها على حياة الترحال.

ولقد ساعد استتباب الأمن بعد تأسيس المملكة العربية السعودية على تعايش القبائل مع بعضها والتزامها بالتعليمات الأمنية. وأدى ذلك إلى إيقاف إنشاء الهجر، وإن كان البعض يرى أن الوضع الأمني الجيد الذي ساد البلاد قد شجع بعض البدو على العودة إلى أراضيهم القديمة واستئناف حياة البداوة من جديد[٢٢].

ثانيا: القرى والزراعة

لقد سبقت الإشارة إلى أن الزراعة كانت من أهم دعائم الاقتصاد المحلي للقرى في مختلف مناطق المملكة بلا استثناء، بالإضافة إلى بعض الصناعات المحلية التقليدية المحدودة. وبالرغم من أن الهدف الأساسي من الزراعة والصناعة

كان لغرض الاستهلاك المحلي في محيط القرية، إلا أنه غالبًا ما يبقى القليل من الفائض الذي يجد طريقه إلى الأسواق الأسبوعية أو الدائمة التي توجد في القرى الكبيرة أو المدن حيث تتم مقايضته مع فائض القرى الأخرى أو البادية وخصوصًا منتجاتهم الحيوانية.

وتركزت الزراعة في الواحات في وسط وشرق المملكة، أما في المناطق الجبلية الغربية وفي السهول الساحلية للبحر الأحمر فتركزت الزراعة في الأراضي المستوية والمدرجات الجبلية في المرتفعات، وفي بطون الأودية في السهول. وكانت زراعة النخيل لإنتاج التمور تشكل العمود الفقري للزراعة في جميع المناطق الواقعة إلى الشرق من جبال السروات مباشرة. وقد كان هذا المحصول الزراعي يستخدم غذاء للإنسان، كما كانت بعض أنواعه تستخدم غذاء للماشية، أما الفائض فكان بعضه يصدر إلى الهند والباكستان[٢٣]. وفي المرتفعات الجبلية وفي السهل الساحلي الغربي كانت الحبوب هي الغلة الزراعية الرئيسة بالإضافة إلى بعض أنواع الفاكهة.

وبالرغم من أن بعض المناطق كانت ملائمة لإنتاج محاصيل زراعية أخرى غير النخيل، على سبيل المثال الأرز في الأحساء والقمح في مرتفعات عسير والدخن والشعير في تهامة، إلا أن إنتاج هذه المحاصيل لم يكن يكفي سوى الاستهلاك المحلي فقط. لذلك نجد أن بعض مراكز الاستيطان، خصوصًا المدن، اعتمدت على استيراد المواد الغذائية من خارج منطقتها، وبعضها من مناطق بعيدة مثل العراق والهند[٢٤].

وربما كانت المناطق الجنوبية الغربية من المملكة أقل الجهات استيرادًا للمواد الغذائية نتيجة لسيادة أنماط الاستقرار الريفي وتوفر كميات كافية ومنتظمة من الأمطار. لذلك كانت معظم القرى تنتج احتياجاتها ولم يكن هناك سوى فائض قليل يتم تبادله في الأسواق الأسبوعية المحلية.

ولقد أثّرت الظروف الطبيعية بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، خصوصًا نقص المياه والتربة غير المناسبة للزراعة في بعض المناطق، إضافة إلى وعورة التضاريس في مناطق أخرى. فالزراعة المطرية لم تكن ممكنة إلا إذا زادت الأمطار على ٢٠٠ملم في السنة، وهذا الوضع لا يوجد إلا في مناطق المرتفعات الجنوبية الغربية. ومع ذلك، فإن وعورة التضاريس في هذه المرتفعات قللت من مساحة الأراضي التي يمكن أن تستغل في الزراعة المطرية. ونتيجة لهذه العوامل الطبيعية سادت حياة البداوة في معظم مناطق المملكة، بينما تركز السكان المستقرون (في المدن والقرى) في تلك المرتفعات الجنوبية الغربية حيث الأمطار الكافية، وفي الواحات الداخلية التي تتوافر فيها المياه الجوفية.

واتصفت المزارع التقليدية بصغر حجم الحيازات الزراعية التي اعتمد حجمها على قدرة الأسرة على رفع كميات المياه المطلوبة لري المزروعات وسقي الماشية. وفي المناطق الجبلية تقل مساحة الأراضي المنبسطة، لذلك فقد تم تطوير زراعة المدرجات التي قد لايتجاوز عرضها في بعض الأحيان عن ٣ - ٤ أمتار وتزرع فيها الحبوب وبعض الفواكه[٢٥].

وكانت الزراعة في المملكة العربية السعودية عند ظهور النفط تعتمد على اليد العاملة، كما كانت الأجور محدودة، قد لاتتعدى السكن والمأكل للفلاح وجزءًا من الإنتاج الزراعي. وقد كان اكتشاف النفط والبدء في عمليات استخراجه وتصديره أملًا اقتصاديًا لدى الكثيرين لتحسين دخولهم. لذلك فقد نزح كثير من المزارعين إلى مدن النفط الجديدة أملًا في هذا التحسين، وانعكس ذلك بالطبع على الزراعة التقليدية، حيث ارتفعت الأجور وقل الاعتناء بالمزارع وبالتالي تراجعت الزراعة نسبيًا. وقد ساعد على هذا التراجع، إضافة إلى العامل الاقتصادي، تناقص منسوب المياه في كثير من الآبار السطحية وتزايد ملوحة بعضها، وجفاف البعض الآخر.

كذلك واجهت الزراعة في المنطقة الشرقية مشكلة زحف الرمال التي هددت قرى عديدة بطمرها وطمر مزارعها التي تعتمد عليها. ومن المعروف أن الرمال كانت قد طمرت قرى كاملة في قرون سابقة، مثل: قرى واسط والناظرة والكلابية القديمة ومدينة جواثا التي كانت عاصمة الواحة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كما دفنت العديد من العيون والقنوات[٢٦].

وإدراكًا من الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - بأهمية الزراعة في البناء الاقتصادي للدولة الحديثة التي قام بإنشائها، فقد سعى إلى إحداث تطوير جذري في أنماط الزراعة في مختلف المناطق التي كانت مهيأة لمثل هذا التطوير، ولقد شجع توفر المياه والتربة الملائمة في مناطق الخرج ووادي فاطمة والقطيف والأحساء على الاهتمام بتطوير الزراعة في هذه المناطق. لذلك فقد وجه الملك عبدالعزيز بضرورة استقدام المهندسين الزراعيين والجيولوجيين والخبراء لتطوير الزراعة وترشيد استخدام المياه وتحسين الإنتاجية. وربما يعكس التقرير الذي نشر في عام ١٩٤٢م نتائج هذا الاهتمام حيث أورد دراسات للمساحات المزروعة وأنواع المزروعات، والإمكانيات الممكنة في المناطق الزراعية الرئيسة بالمملكة.[٢٧]

وكان لإنشاء مديرية الزراعة في عام ١٩٤٨م دور في إجراء دراسات السدود واستيراد المكائن وتوزيعها على المزارعين وجلب بعض شتلات الفواكه وبذور الحبوب والخضار من خارج المملكة وتوزيعها على المزارعين.

وقد أدّى هذا الاهتمام بالزراعة الحديثة إلى زيادة المساحات المزروعة، وإدخال محاصيل زراعية جديدة أو التوسع في زراعة بعض المحاصيل مثل: الخضروات والحبوب والفواكه، إضافة إلى تحسين الإنتاج الزراعي بصورة عامة.

ثالثا: التحضر ونمو المدن

كانت المدن في مطلع القرن العشرين الميلادي تعتمد على أنشطة اقتصادية بسيطة، كما كان التركيب المورفولوجي والوظيفي بسيطًا جدًا ويعكس الأساس الاجتماعي والاقتصادي الأقل تنوعًا وتعقدًا. فنمت كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة كمراكز دينية، وجدة كميناء للصيد والتجارة والحج، والطائف والهفوف كانتا من أهم الواحات الزراعية.

وتأثرت عملية التحضر ونمو المدن خلال هذه المرحلة بالبرامج الحكومية التي تهدف إلى توطين البادية، وقد كان تأسيس الهجر التي سبق الحديث عنها عاملًا مساعدًا في نمو المدن، حيث سعى كثير من المستوطنين إلى

البحث عن فرص عمل أفضل في المناطق الحضرية، بعد أن شعروا بميزات الاستقرار.

وعمومًا فإن فترة التحضر المبكرة هذه تميزت بالموارد الاقتصادية المحدودة وكانت الحياة الاقتصادية تعتمد كلية على الزراعة التقليدية والرعي البدوي وكلاهما لايشجع على النمو الحضري أو التحضر. لذلك لم تزد نسبة السكان الحضر على ١٠٪ فقط في مطلع الثلاثينات[٢٨]. ويرى بعض الباحثين أن المدن التي كانت قائمة في ذلك الوقت لم تصل إلى مرحلة النضوج الحضري، وكانت تجمع بين بعض مظاهر المدن ومظاهر القرى[٢٩].

وظلت المدن حتى مطلع القرن العشرين تعاني من مشكلات عديدة أهمها[٣٠]:

١ ـ التعرض لهجوم بعض الجماعات البدوية على القوافل التجارية خصوصًا مع انقطاع حبل الأمن قبل توحيد المملكة العربية السعودية.

٢ ـ كثرة الضرائب التي أرهقت السكان، والتي لم يتم مقابلها تطوير أو تحسين لأحوال السكان في تلك المناطق.

٣ ـ صعوبة المواصلات التي كانت تعتمد على الجمال في الصحاري، والحمير في المناطق الجبلية.

٤ ـ نقص مياه الشرب، خصوصًا في مدن الحجاز مثل جدة ومكة المكرمة.

وكانت المدن هي المراكز الرئيسة للتجارة والصناعة المحلية، وإن كان بعضها قد قام بنشاط زراعي يختلف من حيث أهميته وحجمه بحسب توافر الظروف الملائمة للزراعة، خصوصًا المياه. وعرفت المناطق الساحلية، إضافة إلى النشاط التجاري للمدن، أنشطة أخرى مثل الصيد واستخراج اللؤلؤ.

ومن المعروف أن التجارة في الجزيرة العربية ترجع إلى سنوات طويلة قبل الإسلام عندما كانت القوافل تعبر الجزيرة من جنوبها إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها. ونشأت على طول هذه الطرق مدن ومراكز تجارية ظلت لسنوات طويلة تعتمد على النشاط على هذه الطرق. وتغيرت الظروف والأحوال بعد اختراع الآلة البخارية وتطور الملاحة، وأخيرًا شق قناة السويس، كل هذه العوامل أدت إلى اضمحلال الطرق التجارية الداخلية وانغلاق الجزيرة العربية مرة أخرى. وقد كانت التجارة في الجزيرة العربية ذات نمطين:

ا ـ **التجارة الخارجية**، والتي تعتمد على استيراد بعض المواد الغذائية والمصنوعات من خارج الجزيرة العربية، خصوصًا من الهند وبلاد فارس والعراق. وكذلك تصدير بعض المحاصيل الغذائية والمواد المصنوعة إلى تلك المناطق.

ومن الموانىء التي اعتمدت في جزء من نشاطها على هذا النوع من التجارة: العقير والقطيف والجبيل ودارين على الساحل الشرقي، وجدة وينبع على الساحل الغربي، وهذه كلها كانت موانىء تعتمد على التجارة الخارجية خصوصًا العقير الذي استمر نشاطه حتى منتصف الأربعينيات تقريبًا عندما أخذت فرضتا الدمام والخبر هذا الدور فتدهور ميناء العقير نتيجة لذلك حتى أصبح مهجورًا. ومن أهم الصادرات التي كانت تخرج من الجزيرة العربية التمور وسعف النخيل والخيل والحمير وبعض المنسوجات.

ب ـ **التجارة المحلية**، وكانت تهدف إلى سد احتياجات السوق المحلية في القرية أو المدينة، حيث تقام أسواق أسبوعية تشمل مجموعة من القرى يتم فيها عرض السلع الفائضة. وكانت المدن تعد أسواقًا لمنتجات القرى القريبة، مثل: مكة وجدة وهما اللتان كانتا أسواقًا لمزروعات وصناعات مناطق الطائف والباحة.

وكانت الأسواق الأسبوعية أو اليومية تجذب البادية المارين حيث يقومون ببيع منتجاتهم التي تتكون غالبًا من منسوجات وماشية وسمن، وبالمقابل يشترون مايحتاجونه من مواد غذائية وملابس وغيرها.

وإلى جانب الأسواق الأسبوعية، كانت هناك مراكز تجارية برية تقع غالبًا على طرق القوافل التجارية التي تقطع الجزيرة العربية من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب. ومن هذه المراكز الجوف في الشمال، وكانت مركزًا على الطريق البري الذي يربط سوريا بالحجاز ومصر بالعراق، ومدن تبوك والعلا وتيماء التي تمر بها القوافل الآتية من الشمال إلى الجزيرة العربية[٣١]، ومدن الطائف ومكة المكرمة والمدينة المنورة في الحجاز. ومن المراكز التجارية البرية في جنوب غربي المملكة أبها وخميس مشيط ومحايل والنماص ونجران وأبي عريش وصبيا، وهي مراكز كانت تربط اليمن بالحجاز.

وفي أنحاء متفرقة من المملكة العربية السعودية عرفت صناعات تقليدية اتصفت ببدائيتها وكان هدفها الرئيس تلبية حاجة السكان من الأغراض الشخصية والمنزلية والزراعية والأمنية. ومن أهم تلك الصناعات التقليدية صناعة المحاريث والفؤوس والعباءات والمصنوعات الجلدية والأسلحة والصناعات التي اعتمدت على سعف النخيل وبعض الأواني النحاسية والفخارية.

واعتمدت جميع المدن والقرى الساحلية على طول البحر الأحمر والخليج العربي على صيد الأسماك كحرفة رئيسة وكمادة غذائية أساسية. وفي المنطقة الشرقية كان استخراج اللؤلؤ من قاع الخليج يعد حرفة أساسية يعتمد عليه كثير من سكان المنطقة وبعض سكان نجد أيضًا الذين يأتون خلال موسم الغوص للعمل في هذه الحرفة. وقد بقي الغوص بحثًا عن اللؤلؤ حرفة أساسية في منطقة الخليج العربي حتى تمكن أحد العلماء اليابانيين من زراعة اللؤلؤ الصناعي الذي نافس اللؤلؤ الطبيعي وأدى إلى انخفاض أسعاره، وبالتالي كساد تجارته مما قلل من أهمية هذه الحرفة بمنطقة الخليج وذلك منذ عام ١٩٢٨م[٣٢].

وكان للاستقرار السياسي وانتشار الأمن في أنحاء المملكة العربية السعودية، والتطورات الاقتصادية التي حدثت فيما بعد وتمثلت في اكتشاف النفط والبدء في استغلاله تجاريًا، كل ذلك قاد إلى تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة وقياسية في سرعتها وحجمها. وقد أدرك الملك عبدالعزيز منذ البداية أهمية الأمن في تحقيق التطور العمراني الذي كان يهدف إليه، لذلك فقد جعل ذلك من أهم الأولويات التي بدأ في تطبيقها، فانقطعت الجرائم وأمنت الطرق وزادت الحركة التجارية بين المدن.

كذلك صاحب تدفق النفط واستثمار

عائداته العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من أهمها: توافر فرص العمل في المدن الرئيسة، وخصوصًا في مدن النفط مما تطلب توفير الأيدي العاملة المتنوعة للعمل في صناعة النفط والأعمال المساندة لها. وزاد هذا الطلب على الأيدي العاملة، وكذلك زادت حركة الاستقرار من البادية والهجرة من الريف بعد الحرب العالمية الثانية. ويبين الجدول (رقم٢) تطور أعداد العاملين بشركة أرامكو من السعوديين فقط خلال الفترة ما بين ١٩٣٥ ـ ١٩٦٠م.

الجدول رقم ٢: تطور أعداد العاملين السعوديين بشركة أرامكو خلال الفترة ما بين ١٩٣٥ ـ ١٩٦٠م

السنة	مجموع العاملين	سعوديون
١٩٣٥	١٤١	١١٥
١٩٤٠	٣٠٥٠	٢٦٦٨
١٩٤٥	١١٢٤٦	٨٠٨٧
١٩٥٠	١٦٨٦٠	١٠٧٦٧
١٩٥٥	٢٠٣٩٧	١٣٣٧١
١٩٦٠	١٤٨٣٤	١١١٤٩

المصدر: السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، ص: ١٣٧.

وقد تطلب نقل النفط عبر خط أنابيب التابلاين الذي امتد من شرق المملكة وحتى مدينة صيدا بلبنان بطول ١٠٦٨ ميلاً، ظهور عدة مراكز ارتبط نشاطها بتشغيل وصيانة خط الأنابيب. وقد استقر البدو في هذه المراكز واستفادوا من فرص العمل التي قدرت بحوالي مائة ألف فرصة عمل[٣٣]، ومن الخدمات المتوافرة في محطات الضخ، ومن هذه المراكز: القيصومة والوديعة والشعيبة ورفحاء وعرعر وبدنة وطريف. وقد كان للوظيفة الإدارية التي أعطيت لهذه المراكز فيما بعد دور كبير في تطور ونمو بعضها مثل عرعر وطريف. كذلك تم حفر عشرات من آبار المياه على طول خط الأنابيب بطول ٧٤٠ مترًا، وأدى توفر المياه إلى زيادة توافد البدو واستقرارهم في تلك المراكز.

ومنذ منتصف الأربعينات تقريبًا زادت سرعة التطور التي شهدتها المدن في المملكة العربية السعودية، وقد خصَّ الملك عبدالعزيز المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة باهتمام فائق لما لهما من مكانة خاصة. فبالإضافة إلى توسعة المسجد النبوي التي أمر بها الملك عبدالعزيز وترتب عليها نزع ملكيات الدور والحوانيت المحيطة به بمبلغ ٣٦ مليون ريال، وهو مبلغ كبير جدًّا في ذلك الوقت، تطورت المدينة المنورة ونمت في عهده نتيجة لشق الطرق وتعبيدها وإنشاء الساحات، كما أنشىء مستشفى حديث فيها سمي باسمه[٣٤].

وهدم سور جدة في عام ١٩٤٨م وعبد الطريق الذي يحيط به، وقد ساعد هدم السور على فك العائق العمراني للامتداد الطبيعي للمدينة. وأصبحت جدة المركز السياسي وبوابة يفد منها حجاج بيت الله الحرام، وهم الذين أولاهم الملك عبدالعزيز عنايته ورعايته.

وفي بعض المناطق لم تكن المراكز الحضرية القديمة القائمة في ذلك الوقت قادرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الأمر الذي أدَّى إلى إنشاء مدن جديدة. وينطبق ذلك على المدن النفطية الجديدة التي انتشرت في المنطقة الشرقية منذ بداية التنقيب عن النفط. ويرى بعض المختصين أن لصعوبة المواصلات حتى منتصف الأربعينيات الميلادية بين مراكز الإنتاج وموانىء التصدير من جهة والمراكز الحضرية، والتي كانت أيضًا مراكز زراعية أهمها (الأحساء والقطيف) من جهة أخرى، دورًا في إنشاء تلك المدن الجديدة[٣٥] التي سحبت فيما بعد الأهمية تدريجيًّا من المراكز الحضرية القديمة. فعلى سبيل المثال، بدأ الاستقرار في الخبر والدمام في عام ١٩٢٣م تقريبًا عندما استقرت في مواقعهما جماعتان من الدواسر قدمتا من البحرين. وكانت المساكن عند بداية إنشاء المستوطنتين عبارة عن أكواخ وعشش من جريد النخل، وبلغ عدد الوحدات السكنية الثابتة في عام ١٩٣٥م حوالي ٣٠٠ وحدة سكنية في الدمام و١٥ وحدة سكنية في الخبر[٣٦].

وبالرغم من أن النمو العمراني في المنطقة الشرقية بالنسبة للمدن الجديدة حدث في وقت واحد تقريبًا، إلَّا أنَّ الدمام والخبر كانتا أكثر جذبًا للسكان من المدن الأخرى مثل بقيق ورحيمة. ويرجع سبب ذلك إلى قرب الخبر والدمام من مراكز الإنتاج الرئيسة ومن مواقع شركة أرامكو في الظهران، وكذلك انتقال إدارة المنطقة من الأحساء إلى الدمام. أما بقية المدن الجديدة فقد استمرَّ نموها بشكل أقل بكثير من نمو الخبر والدمام.

ومنذ نهاية الأربعينيات بدأت المدن في مختلف أنحاء المملكة تزدهر وتتوسع وتتوافر فيها الخدمات البلدية، وأخذ نظام التخطيط والبناء القديم يختفي، وتناقصت المباني الطينية والأكواخ والعشش. كذلك أزيلت الأسوار من حول الأجزاء القديمة من المدن، في جدة والرياض والهفوف والقطيف وغيرها من المدن.

وكانت المدن في مطلع الأربعينيات صغيرة المساحة وقليلة السكان، فجدة كانت ميناء صغيرًا محاطًا بأسوار عدد سكانها حوالي ٣٠ ـ ٤٠ ألف نسمة، وفي الفترة نفسها كان عدد سكان الرياض حوالي ٣٠ ألف نسمة ومساحتها لاتزيد على ٨,٥كم٢[٣٧]. وقد انعكس هذا الحجم الصغير للمدن كما يوضحه (الجدول رقم٣) في ذلك الوقت على تنظيم البناء وإدارة المدن التي اتصفت بتواضع الأجهزة الإدارية والفنية المنظمة للتخطيط الحضري أو الإقليمي.

وما إن انتهى النصف الأول من القرن العشرين حتى تغيرت الصورة السابقة للمدن السعودية، ويصف فلبي هذا التغير فيقول: «إن الزيادة الهائلة في سكان المدن خلال الثلاثين سنة الماضية، والتي تعود في أكثرها إلى الشعور بالأمن والاستقرار، كانت من أبرز مزايا حكم ابن سعود. فقد ازداد عدد سكان كل من الرياض وجدة، أربعة أضعاف على الأقل، فأصبح بين المائة ألف والمائة وخمسين ألف نسمة. أما سكان الطائف البالغ عددهم خمسة آلاف في السابق، فقد تضاعف عشر مرات. وأما سكان المدينة المنورة الذين نقص عددهم من ثمانين ألفًا، زمن الأتراك، إلى عشرين ألفًا نتيجة للدمار الناتج عن الحرب العالمية الأولى، فقد عوضوا النقص، حتى بدون إعادة وسائل النقل الحديدية. والهفوف ضاعفت عدد سكانها الثلاثين ألفًا مرتين وأصبحت موانىء الخبر Khubar والدمام مدنًا كبيرة بعد أن كانت قرى صغيرة لصيد

الأسماك وذلك بسبب مجاورتها للظهران، المدينة الصناعية التي لم يكن يسكنها أي مخلوق. أما مكة المكرمة التي كان عدد سكانها في الماضي يبلغ مائة ألف فلا بد أنهم ازدادوا بنسبة خمسين بالمائة على الأقل. ولا بد أن نذكر أن جزءًا كبيرًا من الزيادة في عدد السكان قد جاء من بلاد أخرى خارج الحدود السعودية، مثل مصر وشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن حضرموت واليمن. ولم يعرف أن المملكة العربية السعودية حاولت إحصاء عدد سكانها، إلَّا أنَّ التقدير المعقول لعدد السكان، هو ستة ملايين تقريبًا»[٣٨].

جدول رقم ٣: تقدير عدد السكان في مطلع الأربعينات الميلادية.

المدينة	السنة ١٩٤٠م
الرياض	٣٠,٠٠٠
جدة	٣٠,٠٠٠
مكة المكرمة	٨٠,٠٠٠
الطائف	٥,٠٠٠
المدينة المنورة	٢٠,٠٠٠
حائل	١٠,٠٠٠
الجبيل	٣,٠٠٠

المصدر:
Al-Ankary, K. and El-Bushra, E. (1989) "Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia" in Al-Ankary, Khalil and El-Sayed El-Bushra (eds.) Urban and Rural Profiles in Saudi Arabia, PP. 3-11. Gebruder Borntraeger, Stuttgart.

عبدالعزيز وتنظيم أعمال البلديات

امتد دور الملك عبدالعزيز في التطور العمراني ليشمل كذلك كل ما يصون العمران وينظمه، وإليه يعود الفضل في ظهور أول تنظيم للبلديات في المملكة وهو ذلك الذي ورد ضمن التعليمات الأساسية التي صدرت بالتصديق الملكي في ١٣٤٥/٢/٢٠هـ إذ اختص القسم الثامن من هذه التعليمات بالمجالس العمومية البلدية واختص القسم التاسع بلجان إدارة البلديات.

وقد تلا ذلك صدور نظام دائرة البلديات بعد حوالي سنة واحدة من تاريخ صدور هذه التعليمات الأساسية في اثنتين وستين مادة لتنظيم أمانة العاصمة، وتم بموجب هذا النظام تشكيل دائرة بلدية واحدة ضمت مكة ومنى والشهداء. وقسم هذا النظام إلى اثني عشر فصلاً، اشتمل الفصل الأول على تشكيل دائرة البلدية، والثاني في الوظائف العمومية، والثالث في وظائف أمين العاصمة، والرابع في وظائف معاون العاصمة، والخامس في وظائف هيئة أمانة العاصمة، والسادس في وظائف رئيس الكتاب، والسابع في وظائف المحاسبة، والثامن في وظائف أمين الصندوق، والتاسع في وظائف المهندسين، والعاشر في وظائف رئيس المفتشين، والحادي عشر في وظائف المفتشين والعرفاء. والثاني عشر في بيان الأشياء الممنوعة.

وقد سميت إدارة بلدية مكة ومنى والشهداء (أمانة العاصمة) وكانت اختصاصاتها تشمل جميع الأمور التي تهم البلدية وهي الأمور التي اصطلح على تسميتها بالشئون البلدية. ويعتبر النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات أول نظام مستقل للبلديات ويقع في ٨٣ مادة، وصدر في ٢٠ رجب عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٧م).

واختصت البلديات عمومًا بإدارة المرافق العامة التي تخدم بلدة معينة وتتوزع ممارسة هذه الاختصاصات على أجهزة البلدية المختلفة وهو ما يعرف بالنشاطات البلدية حيث تستمد من الاختصاصات التي تضمنها نظام البلديات أو من الأنظمة الأخرى. ويمكن تلخيص أهم المهام التي كانت من اختصاص البلديات في تلك المرحلة بما يلي:

* تخطيط وتنظيم وتنسيق البلدة وإنشاء الشوارع والمتنزهات العامة ووسائل صيانتها.
* صيانة مشروع الموازنة العامة للبلدة بعد تقديمها من إدارة البلدية ليتم مناقشتها وتمحيصها تمهيدًا لرفعها إلى الوزارة المختصة لإقرارها.
* صياغة مشروع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.
* تنظيم الشئون الصحية ومرفق النظافة ومتابعة تنفيذ هذين النشاطين المهمين.
* وضع ودراسة مشروعات المجاري والمياه والإنارة.
* إنشاء المحال العامة الضرورية التي يحجم عن تنظيمها الأفراد.
* تنظيم عملية البناء والهدم وفقًا لما تتسم به طبيعة البلدة وما تقرره الأنظمة.
* تنظيم وسائل المواصلات والنقل.
* تنظيم الأسواق العامة ومراقبة بيع المواد الغذائية وتسعيرها.
* تنظيم أعمال الإسعاف والنجدة والحريق.
* إنشاء مكتبات عامة وملاعب لممارسة الرياضة.

إضافة إلى بعض الاختصاصات التي تمارسها البلدية بموجب أنظمة أخرى مثل نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ونظام المعايير والمقاييس ونظام الغش التجاري. ومن المعروف أن بعض هذه الأنظمة تتضمن اختصاصات يتعين على البلديات أن تمارسها بمفردها وأن بعضها الآخر بالاشتراك مع الأجهزة الأخرى المختلفة.

وفي منتصف عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٨م) صدر لأول مرة نظام لاستعمالات الأراضي بالخبر والدمام وكان الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، وكان نصه كما يلي: «إن حكومة جلالة الملك المعظم رغبة منها في تشجيع العمران وتوصلاً إلى راحة الرعايا، فقد أذنت بإنشاء مدينة الخبر في مقاطعة

الأحساء وفق الخارطة النموذجية الموجودة لدى ممثل مكتب المعادن والأشغال العمومية بالدمام، ووضعت الشروط التالية للعمل بها:

١ ـ يحق لكل رجل من رعايا المملكة العربية السعودية أن يطلب قطعة أرض ـ من الخبر ـ لإنشاء بناية عليها وفق الشروط التي تشترطها مصلحة التنظيم.

٢ ـ لاتتقاضى الحكومة أي أجرة على الأرض الممنوحة لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ إعطاء الرخصة.

٣ ـ يكون الطالب ملزمًا بالأجر السنوي الذي تقرره الحكومة بعد مضي المدة المطلوبة المذكورة.

٤ ـ يقدم الطلب من الأفراد إلى ممثل المكتب وفق النموذج(١) الملحق بهذه التعليمات.

٥ ـ يشترط مباشرة البناء في الأرض الممنوحة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ التسجيل وألّا تمر سنتان إلا ويكون البناء قد أكمل، وإن مضت المدة الأولى ولم يشرع في البناء تسحب الرخصة، وإذا أمضى المدة الثانية دون أن يكمل البناية فللحكومة الحق في سحب الرخصة وبيع الأنقاض المقامة عليها للغير.

٦ ـ غير مسموح بالبناء إلا بعلو طابق واحد في كل المدينة إلا الصف الأول المطل على البحر فقط.

٧ ـ يمنع إقامة المنازل من الجريد والسعف والخشب ونحوها، ويقتصر على البناء الحجري أو بالأسمنت فقط إلا في الأماكن التي يعينها الممثل في الجهة الجنوبية من الخبر بعيدًا عن منطقة الشركة.

٨ ـ لايسوغ لأحد شراء شيء من الأنقاض أو الأراضي إلّا إذا كانت مسجلة لدى كاتب العدل، كما لايجوز البيع إلا بالطريقة نفسها ولرعايا المملكة العربية السعودية فقط.

٩ ـ على كل من يملك أرضًا بطريق الهبة الملكية أو التملك قبل صدور هذا النظام أن يسجلها وفق الأصول لدى كاتب العدل.

١٠ ـ يسمح ببقاء المنازل المقامة الآن من الجريد أو السعف باستثناء ما يكون منها خط التنظيم. ولايسمح لأصحابها بتجديدها ويعطى لهم وقت معقول لتبديلها بالحجر.

١١ ـ إن الموجودين من الدواسر في الخبر الذين هاجروا إلى هذه البلاد واستوطنوا فيها وبنوا عليها دورهم ومساكنهم تنفذ في شأنهم المواد التالية:

ا ـ تسجل دورهم ومساكنهم الموجودة الآن بأسمائهم كمنحة من جلالة الملك المعظم ـ مجانًا ـ بناء على طلب يقدم منهم للممثل على النموذج (٢).

ب ـ لايجوز لهم في حالة بيعها أن يأخذوا أرضًا أخرى.

جـ ـ المساكن التي تكون في حدود الشوارع ولمصلحة التنظيم تزال ويعوض أهلها بدلها أرضًا أخرى وتدفع لهم المساعدة التي تراها الحكومة تفضلاً منها.

١٢ ـ تعين هيئة للتسجيل وترتيب المباني تحت إشراف ممثل مكتب المعادن، وعضوية كل من مدير مالية القطيف ومدير الأملاك الأميرية وكاتب العدل ومدير البلدية وأحمد بن عبدالله الدوسري وعيسى بن راشد الدوسري.

١٣ ـ على الهيئة المذكورة تطبيق هذه التعليمات، ويعهد إلى مأمور التنظيم والمباني بالخبر بالمراقبة الفعلية على إنفاذه.

١٤ ـ تطبق هذه التعليمات نفسها على بلدة الدمام.

صدر في ٦ جمادى الأخرة ١٣٥٨هـ»[٣٩].

وفي عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) صدر نظام الطرق والمباني والذي يعكس من خلال مواده المختلفة التصور الرسمي للتخطيط العمراني في ذلك الوقت. وقد ركز النظام على ثلاثة موضوعات رئيسة هي: الإجراءات التخطيطية، وأنظمة البناء، واستعمالات الأراضي، وحق الطريق[٤٠].

ويمكن القول بأن بداية التخطيط العمراني الحديث كانت في المنطقة الشرقية وذلك عندما طلب أميرها سعود بن عبدالله بن جلوي من شركة النفط (أرامكو) إعداد مخطط حديث لمدينتي الدمام والخبر وذلك في عام ١٩٤٧م، حيث وضع مخطط لهما يعتمد في تقسيمه للأراضي على النظام الشبكي، والذي أصبح فيما بعد نموذجًا اتبع في أغلب مدن المملكة[٤١].

وفي عام ١٩٥٢م خططت كل من رحيمة وبقيق واستخدم النظام الشبكي أيضًا كأساس لتخطيط الشوارع والقطع السكنية[٤٢]، ثم توالى في السنوات التالية تخطيط بقية مدن المملكة طبقًا للمفاهيم الحديثة في ذلك الوقت.

المواصلات والتطور العمراني

لقد أدرك الملك عبدالعزيز أهمية تطوير وسائل النقل والمواصلات في دولة واسعة ومترامية الأطراف، لذلك فقد أولى هذا الجانب اهتمامه الكبير وتحقق من خلال ذلك الاهتمام وضع الأساس لشبكة المواصلات التي ساعدت على تكامل البناء الوظيفي للمراكز الحضرية والريفية في السنوات اللاحقة. ففي مطلع الأربعينيات كان هناك ٣٠٠ كم سفلتة (تزفيت) في البلاد، وبعد ١١ سنة زادت إلى أكثر من ١١ مثلاً ووصلت إلى ٣٥٠٠كم[٤٣].

ومن أوائل الطرق التي نفذت بعد توحيد المملكة وتحقيق الاستقرار، الطريق الذي يربط مكة المكرمة بميناء جدة بطول ٧٣كم، ثم مده حتى وصل إلى عرفات تسهيلاً للحجاج بطول ٢٠كم.

وكان الملك عبدالعزيز قد شعر بالعناء الذي يتكبده الحجاج والمسافرون عند زيارتهم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، لذلك كانت إحدى أمنياته الغالية أن يرى الطريق بين المدينتين المقدستين معبدًا (عبر جدة). وقد أمر بتعبيد

الطريق بطول ٤٢٥ كم وعرض ٦ أمتار وكان مقررًا أن ينتهي عام ١٩٥٤م، إلاَّ أنه لم ينجز إلاَّ عام ١٩٥٦م، بعد وفاته ـ يرحمه الله ـ.

وربطت عاصمة البلاد بمجموعة من الطرق المعبدة التي تربطها بمناطق المملكة الرئيسة في شرق المملكة وغربها حيث عبّد خلال هذه المرحلة أيضًا الطريق من الرياض إلى مكة المكرمة مرورًا بمدينة الطائف، وكذلك الطريق من الرياض إلى الجبيل مرورًا بالهفوف والظهران والقطيف.

وفي عام ١٩٤٦م بدأت الدراسات الأولية لإنشاء الطريق الحديدي الذي يصل الرياض بالمدن السعودية على الخليج العربي وتم افتتاح هذا الطريق رسميًّا في ٢٠ أكتوبر ١٩٥١م (١٩ المحرم ١٣٧١هـ)[٤٤]. وبلغ طول الطريق الأساسي ٥٨٥كم وبتكلفة قدرت بحوالي ١٨٥ مليون ريال.

تطوير مصادر مياه الشرب

تعد المياه من أهم مقومات التنمية العمرانية، وترجع سيادة حياة البداوة في الجزيرة العربية إلى نقص المياه المتوافرة لاستخدام الإنسان والماشية والزراعة، في ضوء الإمكانات المتوافرة في الماضي. ولم يكن حرص الملك عبدالعزيز على توفير المياه إلا نتيجة لإدراكه أن التنمية العمرانية التي كان يريد أن يضع أساسها لايمكن أن تتم إلاَّ من خلال توفير المياه بكميات كافية لجميع أنواع الاستيطان.

وكانت مكة المكرمة وجدة من أكثر المدن حاجة إلى توفير المياه لعدة أسباب منها نموهما المستمر والمواسم الدينية في رمضان والحج حيث يتزايد الطلب على المياه خصوصًا مع الزيادة المستمرة في عدد الحجاج. وكانت جدة من المدن التي عانت لسنوات طويلة من نقص مياه الشرب، وكانت هناك آلة لتقطير مياه البحر تسمى الكنداسة، إلا أنها لم تكن كافية لسد الحاجة على الطلب. ولم يساعد تأمين آلة ثانية على التغلب على مشكلة المياه لذا فعندما جاء الوقت المناسب أمر الملك عبدالعزيز (في عام ١٩٤٦م) بجلب الماء من عيون بوادي فاطمة تبعد ما بين ٦٥ ـ ٨٠ كم. ونقلت المياه بالأنابيب في عام ١٩٤٧م ووضعت عليها مخارج لمد أهل البادية في المناطق التي تمر بها بالمياه. وقد ساعدت هذه المياه على اتساع المدينة عمرانيًّا إلى خارج أسوارها وساعدت كذلك على إنشاء بعض الحدائق فيها[٤٥].

ولم يكن في الرياض سوى آبار سطحية في المساكن، وكان بعض الموسرين من أهلها ينقلون المياه من بعض المزارع المجاورة الواقعة خارج الأسوار. وفي عام ١٩٥١م أمر الملك عبدالعزيز بنقل الماء من الضواحي المجاورة خصوصًا وادي الباطن والسويدي والحائر[٤٦].

هذه بعض ملامح التطور العمراني التي شهدته المملكة في عهد الملك عبدالعزيز، والذي لم يقتصر على إنشاء الهجر وتوطين البدو ونمو المدن فحسب، بل امتد ليشمل تنظيم تلك الكيانات العمرانية وإنشاء النظام البلدي الذي أخذ على عاتقه التخطيط والتنظيم والتنسيق. كما طورت وسائل النقل والمواصلات لتربط بين أجزاء المملكة المترامية الأطراف، وطورت كذلك مصادر مياه الشرب، وكل هذه العوامل بلا شك أرست أسس النهضة العمرانية التي تنعم بها بلادنا الآن.

الهوامش

١ ـ الصالح، عثمان (١٩٥٨م)، جوانب من عبقرية الملك عبدالعزيز، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص:٦.

٢ ـ السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية. الرياض: مكتبة الوراق، ص:٥٨.

٣ ـ وزارة العمل والشئون الاجتماعية ١٩٦٥م، «البادية في المملكة العربية السعودية»، ص ص: ٣٩٣ ـ ٤٧٨ من الجزء الثاني من كتاب، رعاية البدو وتحضيرهم وتوطينهم، القدس: جامعة الدول العربية، (ص: ٤٢٤).

٤ ـ الريحاني، أمين (١٩٨١م)، نجد وملحقاته، الرياض: منشورات الفاخرية، ص:٢٦١.

٥ ـ حمزة، فؤاد (١٩٦٨م)، قلب جزيرة العرب، الرياض: مكتبة النصر الحديثة. ص:٣٣.

٦ ـ حبيب، جون (١٩٧٦م)، «نشأة حركة الإخوان في الجزيرة العربية»، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٥، ص ص ٩ ـ ٢٥ (ص:٢١).

٧ ـ حمزة، فؤاد (١٩٦٨م، مرجع سابق، ص:٣٧٩.

٨ ـ آل سعود، موضي بنت منصور (١٩٨٨م)، الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ص:١٢١.

٩ ـ الجاسم، محمد علي (١٩٧٤م) «توطين البادية في المملكة العربية السعودية»، العرب، السنة ٨، ج١١ و١٢، ص ص: ٨٧٨ ـ ٨٩١ (ص:٨٨٤).

١٠ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٧٥م) «الجذور الأولى لمشروعات توطين البدو في الجزيرة العربية»، الدارة، السنة١، العدد١، ص ص: ١١٤ ـ ١٢٣ (ص:١٢١).

١١ ـ السلطان، عبدالله (١٩٨٦م) «الاستيطان في المملكة العربية السعودية، ص ص: ٤٤١ ـ ٤٥٦ من كتاب بحوث المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية، المنعقد بالمدينة المنورة ٣ ـ ٦ فبراير ١٩٨٦م. (ص: ٤٤٨).

١٢ ـ آل سعود، موضي (١٩٨٨م)، مرجع سابق، ص:٤٠٠.

١٣ ـ الريحاني، أمين (١٩٨١م)، مرجع سابق، ص ص: ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

١٤ ـ آل سعود، موضي (١٩٨٨م)، مرجع سابق، ص:٤٠٣.

١٥ ـ الريحاني، أمين (١٩٨١م)، مرجع سابق، ص:٢٦٤.

١٦ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٧٥م)، مرجع سابق، ص: ١٢٠.

١٧ ـ آل سعود، موضي (١٩٨٨م)، مرجع سابق، ص ٦٤.

١٨ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٧٥م، مرجع سابق، ص:١٢١.

١٩ ـ الحقيل، عبدالله (١٩٨٥م)، «وميض من سيرة الملك عبدالعزيز: ظاهرة توطين البادية»، الدارة، السنة ١١، العدد٢، ص ص:١١٦ ـ ١٢٦. (ص: ١٢٠ ـ ١٢١).

٢٠ ـ Dickson, H. R. P. (1956), Kuwait and Her Neighboures. London: George Allen and Unwin. (P.: 330).

٢١ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٧٥م)، مرجع سابق، ص: ١١٧.

٢٢ ـ الجاسم، محمد علي (١٩٧٤م)، مرجع سابق، ٨٨٥.

٢٣ ـ السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص:٧٣.

٢٤ ـ Yapp, (1980) "The Nineteenth and Twentieth Centuries", PP. 41-69 in A.J. Coffrell et al (eds.) The Persian Gulf States: A General Survey. Baltimore: The John Hopkins University Press. (P:43).

٢٥ ـ Unwin, T., (1984) The Urban - Rural Context of Agrarian Change in the Arabian Peninsula "in Potter R. and T. unwin", The Developing Countries. London: Routledge, PP. 169-203 (P.181).

٢٦ ـ السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص: ٢١٥.

٢٧ ـ انظر الزركلي، خير الدين (١٩٨٥م)، ج٣، ص: ١٠١٧ ـ ١٠١٩.

٢٨ ـ World Bank (1988) World Development Report. New York: Oxford University Press. (P. 285).

٢٩ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٨٦م) الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، الرياض: دار المريخ، ص: ١٣٤.

٣٠ ـ المرجع السابق، ص ص: ١٣٠ ـ ١٣٣.

٣١ ـ المرجع السابق، ص: ٩٤.

٣٢ ـ السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص: ٩٤.

٣٣ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٨٦م)، مرجع سابق، ص: ٢٢٧.

٣٤ ـ الزركلي، خير الدين (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص: ٨٥٦.

٣٥ ـ السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص: ١٦٣.

٣٦ ـ طبقًا للصور الجوية التي أخذت في ذلك التاريخ. انظر السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص:١٤٣.

٣٧ ـ الشريف، عبدالرحمن (١٩٨٨م) «النمو السكاني والعمراني لمدينة الرياض»، الدارة، المجلد ١٤ (١)، ص ص ٧ ـ ٤٠.

٣٨ ـ فلبي، عبدالله (د. ت)، تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب. تعريب عمر الديراوي. بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، ص ص: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

٣٩ ـ ورد في كتاب: الشباط، عبدالله (١٩٨٨م)، الخبر. الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ص ص: ٤٩ ـ ٥٠.

٤٠ ـ الهذلول، صالح وأنيس الرحمن (١٩٨٥م) «تطور التخطيط العمراني والإقليمي في المملكة العربية السعودية»، البلديات، العدد١، ص ص: ٣٤ ـ ٣٩. (ص: ٣٦).

٤١ ـ الهذلول، صالح وأنيس الرحمن (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص: ٣٦ و٣٧.

٤٢ ـ السبيعي، عبدالله (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص:١٧١.

٤٣ ـ أبو علية، عبدالفتاح (١٩٨٦م)، مرجع سابق، ص:٢١٠.

٤٤ ـ الزركلي، خير الدين (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ج٣، ص:٨٤٢.

٤٥ ـ المرجع السابق، ص ص: ٩٤٤ ـ ٩٤٦.

٤٦ ـ المرجع السابق، ص: ٩٤٨.